فـــي التضميـــن اللغـــوي

السعيد شنوقة

قسم اللغة العربية و آدابها
جامعة باجي مختار – عنابة

أستلم في 01/06/21 – قبل في 02/12/25

يزخـــر الدرس اللغوي في اللغة العربية بجوانب مضيئة مشرقة تعكس رؤى ثاقـــبة لعلمائـــنا القدامى و تظهر جهدهم العلمي القيم الذي لم يكن ليقتصر فـــي أغـــلب الأحوال على خدمة مستويات اللغة العربية الصوتية و الصرفية و الـــنحوية و إنمـــا تجاوزهـــا لغيرها من اللغات الإنسانية تجلية لما في اللغة من أســـرار و قوانين و حقائق و ضوابط تمكنّ مستعملي اللغة من توظيف أحسن و اســـتغلال أنجـــع لتبليغ أدق و إبداع أكثر و أفضل. إن التراث اللغوي العلمي لا يخـــلو مـــن قيمـــة و هذا أمر بديهي؛ غير أنه يحتاج لأن نعمّق فيه البحث علّنا نكشف فيه ما يفيدنا اليوم و يساعد على الانطلاق من جديد بعد ربطه و مقارنته بـــالجديد المعاصر . و نحن إن انطلقنا من هذه الأرضية نساهم في إثرائه و إن لـــم يكـــن لـــنا ذلك نكون قد قدمناه للقارئ و كشفناه له و عرفناه به فنحفزه إلى درايـــته و بحثه لأن الانطلاق إلى المستقبل من الحاضر لا يقصي أبدا الماضي و بذلك نكون قد جعلناه في هذا الخضم المعاصر يدرك أساسيات لغته و أساليب اســـتعمالاتها في أبوابها اللغوية المختلفة التي تتسم من ناحية بالثبات على قوانين رغم المحاولات الساعية إلى تجديدها التي أثبت الزمن أنه لا طائل من ورائها ؛ و لكـــنها تتميز من ناحية ثانية بجوانب متجددة لا سبيل إلى ردها و هو ما يمكن الوقـــوف عليه في مجالها الأسلوبي الذي يخضع للمقام الذي يكون فيه مستعمل الـــلغـــة و هـــو فـــي الأصل متكون من ثلاثة عناصر: المتكلم و المخاطب و الســـياق . و قد أردنا في هذا المبحث أن نتناول بابا من أبواب اللغة العربية " هو التضمين " الذي يمثل أحد أبوابها الواسعة . و لا ريب في أن بحثه و بسطه يؤدي إلى كشفه باعتباره جانبا من الجوانب المحفزة على التقصي و التعمق في الـــلغة الـــتي تمكّن من كشف بعض أسرارها التي تشدنا نحوها مثل الإيجاز و التأمل في معناها و تعدد أساليب تعبيرها التي تسهم في التوسيع اللغوي و تكثير إجازتها و قد بنينا هذا البحث في إطار العناصر التالية

أولا – معنى التضمين.
ثانيا – التضمين في الأسماء.
ثالثا – التضمين في الأفعال.
رابعا – التضمين في الحروف.

أولا – معنى التضمين.

التضمين لغة

قـال الزمخشري (ت 538 هـ) : " ضمن المال منه أي كفل له به . و هـو ضمينه و هم ضماؤه ، و هو في ضمنه ، و ضمانه ، و ضمّنته إياه ». ثـم قال « و من مجازه : ضمن الوعاء الشيء و تضمّنه و ضمّنه إياه و هو في ضـمنه . يقال : ضُمِّنَ كتابه و كلامـه معنى حسنـا. و هذا في ضمن كتابه و في مضمونه و مضامينه » [1]

و قـال ابـن منظور (ت 711 هـ) في مادة (ضمن) « الضمين : الكفيل . ضـمن الشـيء و بـه ضمنا و ضمانا : كفل به »[2] ، ثم قال « ضمن الشيء بمعنى تضمنه و منه قولهم مضمون الكتاب كذا و كذا »[3] . و عرّفه الجوهري (ت 721 هـ) « ضـمن الشـيء بالكسر ضمانا : كفل به ؛ فهو ضامن و ضـمين و ضـمنه الشيء تضمينا فتضمنه عنه مثل غرّمه ، و كل شيء جعلته فـي وعاء فقد ضمنته إياه »[4] . و ذهب الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) إلى أنـه جعـل الشـيء فـي ضمن الشيء و مشتملا عليه ».[5] و قال بعض المحدثيـن « ضـمن الـرجال يضمن ضمنا و ضمانة زمن . و ضمن الشيء ضـمانا : كفله . و ضمّن الشيءُ الوعاءَ : جعله فيه و تضمن الوعاء الشيء : اشـتمل عـليه. و الضامن : الكفيل . و الضمن : داخل الشيء . و الضمانة : الحـب . و الضـمـن : العاشـق ».[6] و يطلق الضمان اليوم و يقصده به الكفالة [7] .

التضمين اصطلاحا

أورد عـلماء الـلغة القدامى آراء مختلفة في التضمين ؛ منهـم ابـن جـني (ت 392 هـ) الذي ذهب إلى « أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر و كـان أحدهمـا يـتعدى بحرف و الآخر بآخر ؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جـيء معـه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه »[8] و استشهد لهذا بقولـه عز و جل ((أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ)) [9] مبينا أنه لا يقـال : رفثتُ إلى المرأة و إنما يقال رفثت بها ، أو معها بيد أنه لما كان الرفث هـنا فـي معـنى الإفضاء و أنه يعدّى أفضى بـ (إلى) مع الرفث ليشعر أنه بمعناه [10] .

و لعل أدقّ تعريف لدى القدامى و أوسعه ما أورده ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) حين قال : « قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه و يسمى ذلك تضمينا. و فائدته أن تؤدى كلمة مؤدّى كلمتين »[11] و استشهد بالآية ذاتها التي ذكرها قبل ابن جني قائلا : ضمّن الرفث معنى الإفاضة فعدّى بإلى مثل : و قد أفضى بعضكم إلى بعض . والأصل أن يتعدى الرفث بالباء فيقال : أرفث فلان بامرأته. [12]

و جاء في مجمع اللغة العربية : « التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية و اللزوم».[13]

و قد وصف تعريف ابن جني السابق بالنقص من بعض الدارسين لأنه لا يشمل المشتق و ما في معناه إذا تعلق به جار و مجرور و لكونه لم يشمل الفعل المتعدي بحرف خاص فتعدّى بنفسه أو ذاك الذي كان فعلا لازما فضمن معنى فعل متعد بنفسه [14] و قد تجنب الباحثون المحدثون هذا النقص فيما أورده ابن جني للتضمين في الأفعال و راحوا يدرسون أنواع التضمين في تعريفات مفصلة منها :

التضمين هو أن يشرب فعل من الأفعال معنى فعل آخر لقرابة بينهما و قد يكونان كلاهما متعديين بأنفسهما أو يكون أحدهما متعديا بنفسه و الآخر بحرف الجر أو يحل حرف أحدهما محل الآخر. [15] و يؤخذ عن هذا التعريف تخصيص التضمين بالأفعال و بابه في الأصل جامع شامل ؛ لذا أورد غيره ما هو أشمل في التعريف و أدق و من غير أن يخصّ به الأفعال و هو ما أورده بعض الدارسين : « هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر و إعطاؤه حكمه ؛ فإذا كان اللفظ فعلا تصرّف في اللزوم و التعدي تصرّف الفعل الذي أشرب معناه ؛ فقد يكون الفعل لازما فيتعدى بالتضمين أو يكون متعديا فيلزم أو يستمر لازما فيعدل به حرفه إلى حرف آخر »[16]

و من التضمين ما قيل في تفسير الشبه المعنوي الذي يقع بين الاسم و الحرف و يسبب له البناء. و قد ذكر منه ابن مالك (ت 672 هـ): في شبه الاسم للحروف :

كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسميْ جِئْتَنَا و المعنَوي في متَى و في هُنَا

فشبه الاسم و للحرف في المعنى أن يشبه حرفا موجودا أو غير موجود فالأول مثل " متى " فإنها مبنية لشبهها الحرف في المنى لاستعمالها في لاستفهام : متى تستقيم ؟ و في الشرط : متى تزرعْ تحصدْ فهي في الحالتين تشبه حرفا موجودا إذ هي في الاستفهام كالهمزة و في الشرط كَإنْ . أما شبهه لحرف غير موجود فمثل "هنا " بنيت لأنها أشبهت حرفا كان من المفروض أن

يوضـــع فـــلم يوضع [17] . و بهذا يفسر الشبه على أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف كأن يتضمن الظرف معنى في : انتصر المسلمون ببدر [18]، و الشرط في مثل " متى " التي يتضمن معنى إنْ .

و عرّفه الزركشي (ت 794 هـــ) بأنه « إعطاء الشيء معنى الشيء وتارة يكون في الأسماء و في الأفعال و في الحروف »[19] .

و يـــبد و مـــن هذه التعاريف أن التضمين هو أن توقع لفظا موقع لفظ آخر لأنه يتضمن مدلوله ، و يقع هذا في الأفعال و الأسماء و كذلك الحروف.

ثانيا – التضمين في الأسماء

حين فسّر الزمخشري (ت 538 هـــ) قول الله عز و جل ((وَ لِتُكَبِّرُوا اللّه عَلَى مـــا هَدَاكُمْ))[20] علّق قائلا : « و إنما عدّي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كأنه قيل : و لتكبوا الله حامدين على ما هداكم »[21] و أنت ترى أن الفعل (تكبّرُوا) لا يتعدى بحرف الجر (على) غير أن لما تضمّن معنى الحمـــــد جيء معه بهـــذا الحرف. فاللفظ الظاهـــر هو الفعـــل (تكبّرُوا) إلا أنه تضمن مع ذلك معنى اسم هو الحمد ؛ فكأنه قال كما ذكر المصنف (و لتكبروا الله حامدين) . و نحن نفهم من هذا أن حامدين اسم فاعل بابه الإعرابي حال منصوبة ؛ و على هذا يكون التضمين في الأسماء أن تورد فعلا ظاهرا دالا على معناه الوضعي و على معنى آخر للفظ محذوف كالحال المقدّرة سابقا بمعونة قرينة لفظية فيجتمع بذلك في التضمين معنيان . و قد أوجب السيوطي (ت 911 هـــ) اعتبار الحال و إلا كان مجازا لا تضمينا كقوله عز و جل ((يُؤْمِنُونَ بالغَيْبِ)) [22] فالحال هنا مقدرة محذوفة قال الزمخشري :« و أما تعديته بالباء فلتضمينه معنى أقر و اعترف »[23] أي مقرّين و معترفين.

و يوافق بعض المحدثين رأي السيوطي في عدّ التضمين في الأسماء من قبيل المجاز المرسل[24] و داخلا في باب مجاز الحذف أي حذف الحال محتجّا بقول الزمخشري أو حذف المعنى الأصلي نحو : أحمد إليك فلانا أي أنهي إليك حمده. و هذا دأب البيانيين في التضمين البياني الذي كان الزمخشري أول قائل به يدل عليه ما ذهب إليه في الآية (185 من سورة البقرة) و غيره في الكشاف . و لم يكن جمعهم ليتصور معنيي الفعل السابق (لتكبروا) أنه مشرب بهما كما فعل النحاة[25] .

و قد عدّ البيانيون الاستعارة التبعية من طرق تخريج التضمين، و في منعلق الجار و المجرور الذي يؤدي إلى أبواب المجاز المرسل في اللفظ المذكور أو المجاز بالحذف أو الكناية، و المعنى المتضمن تابعا من توابع الفعل المذكور

مدلولا عليه بلفظ محذوف مقدر هو حال في الغالب فقالوا في قوله عز و جل ((و لاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)) [26] قال الزمخشري : فإن قلت : أي غرض في هذا التضمين، و هلاّ قيل : و لا تعدهم عيناك أو لا تعل عيناك عنهم ؟ قلت، الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين و ذلك أقوى من إعطاء معنى فذ»[27] ثم قالَ « ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك : « و لا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم[28] ، و نحوه قوله تعالى ((وَلاَ تَأْكُلوا أَمْوالَهُمْ إلى أَمْوالِكُمْ)) [29] أي و لا تضمّوها إليها آكلين لها»[30] متجاوزتين : حال منصوبة. و مثلها : آكلين.

فأنت ترى اللفظ المذكور مستعملا في حقيقته أما الملحوظ معناه فمحذوف لدليل في الكلام و هو حرف الإضافة (الجرّ) أو القرينة في حالة عدم وجود حرف الجر؛ فهو من باب مجاز الحذف. و يمكن للدارس أن يرى في جعلهم المحذوف أصلا و الفعل المذكور تابعا بتقديره حالا شيئا من المبالغة و هو ما قالوه في قوله تعالى ((و لا تأكلوا أموالهُم إلى أموالِكم)) الآية بأن حقيقتها و لا تضمّوا أموالهم إلى أموالكم آكلين ؛ على أساس الفعل الظاهر (تأكلوا) تابعا للمقدر المحذوف : آكلين المؤدية لوظيفة الحالية .

و تجد في تضمين الأسماء أن يضمّن اسم معنى اسم آخر مثل قوله عز و جل ((حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لاَ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إلاَّ الحَقَّ)) [31] فالاسم (حقيق) هنا من خلال معنى الآية الكريمة يتضمن اسما آخر. و يمكن أن نتبيّن ذلك من خلال أوجه القراءات التي أوردها الزمخشري : « فيه أربع

قراءات ، المشهورة : و حقيق علي أن لا أقول . و هي قراءة نافع . و حقيق أن لا أقول : و هي قراءة عبد الله . و حقيق بأن لا أقول و هي قراءة أبيّ . و في المشهورة إشكال و لا تخلو من وجوه:

أحدها أن تكون مما يقلب من الكلام لأمن الإلباس كقوله و تشفى الرماح بالضباطرة الحمر. و معناه : و تشفى الضباطرة بالرماح.

و الثاني أنّ ما لزمك فقد لزمته فلما كان قوله الحق حقيقا عليه كان هو حقيقا على قول الحق أي لازما له.

و الثالث : أن يضمّن حقيق معنى حريص كما ضمن هيجني معنى ذكرني في بيت الكتاب » ثم قال :

« و الرابع و هو الأوجه : الأدخل في نكت القرآن أن يعرف موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام لاسيما و قد روي أن عدوّ الله فرعون قال له لما قال إني رسول من ربّ العالمين : كذبت . فيقول : أنا حقيق على قول الحق أي واجب عليّ قول الحقّ أن أكون أنا قائله و القائم به»[32] . قال أبو حيان و لا يتضح هذا الوجه إلا إن عنى أنه يكون ((عَلَى أَنْ لاَ أَقُولَ)) صفة كما تقول : أنا على قول الحق . أي طريقي و عادتي قول الحق[33] . فالتضمين بين الاسمين يتجه من ظاهر لفظ (حقيق) إلى حريص بالأقل و واجب عليّ بالأكثر.

و تتضمن بعض الأدوات معنى الاسم فيكون لها محل من الإعراب مثل « كأيّن » في الأصل أداة ؛ غير أنها نقلت إلى استعمال الأسماء المبهمة مثل : كم و كيف . قال الله تعالى ((و كأيِّنْ مِنْ دَابَةٍ لاَ تَحْمِلُ رزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُهَا وَ إِيَاكُمْ)) [34] أي كم من دابة . قال ابن هشام الأنصاري كأين في الأصل مركبة من كاف التشبيه و أيّ (المنونة) و هي توافق كم في الإبهام و الافتقار إلى التمييز و البناء و لزوم التصدير و إفادة التكثير تارة و هو الغالب فيها كقوله عز و جل ((كَأيِّ مِنْ نَبيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ ربّانيونَ كثِيرٌ)) [35] و ندر إفادتها الاستفهام الذي لم يثبته إلا ابن قتيبة و ابن عصفور و ابن مالك ، استدلّ عليه بقول أبي كعب لابن مسعود « كأيٍّ تقرأ سورة الأحزاب » ؛ فقال : ثلاثا و سبعين[36] .

و الكلمة إذا ضمنت معنى غيرها و وصلت بصلتها لم يعد معناها الأول مرادا و إلا لزم الجمع بين الحقيقة و المجاز في لفظ واحد و هذا ممتنع و منه قول عز و جل ((فلمَّا آتوهُ مَوْثِقَهُمْ قالَ اللهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ)) [37] . قال الزمخشري : « وكيل : رقيب مطلع »[38] . بدليل كلمة (على) لا حقيقة الوكالة[39] . و ذلك لذهاب بعضهم إلى أن كلا من التضمين و الاستعارة في الحروف من قبيل التأويل و التوسع في استعمال اللفظ في غير معناه ؛ و على هذا فإنّ الاستعارة التبعية في الحروف ليست سوى طريق من طرق تخريج التضمين و التأويل في الفعل ذاته أو في متعلق الجار و المجرور يؤدي إلى طرق أبواب المجاز المرسل في اللفظ المذكور أو المجاز بالحذف أو الكناية ، و هذه – كما ترى – من مباحث علم البيان. إلا أن جلّ البيانيين و الزمخشري في مقدمتهم قد جعلوا المعنى المتضمّن تابعا من توابع الفعل المذكور يدل عليه اللفظ المحذوف المقدّر حالا كما مرّ أن ذكرناه قبل في الآيتين ((وَ لاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ)) و قوله عز وجل ((و لا تأكلوا أموالَهُم إلى أموالِكم)) أو على تقدير أنه مفعول به في مثل : « أحمد إليك الله أي » أنهي إليك حمد الله » ؛ فسبكوا من الفعل (أحمد) مصدرا مؤوّلا بدون سابك كسبك الفعل بعد همزة التسوية[40]

و يأتي التضمين في الأسماء أيضا بذكر الفعل الدال على معناه الذي وضع له و كذلك على معنى المحذوف الذي يقر حالا في الغالب كما في قوله حانه((وَ الذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِليكَ)) [41] قال أبو حيان الأندلسي (ت 754 هـ) : الإيمان التصديق و أصله من الأمن أو الأمانة و معناهما الطمأنينة ، منه صدقه و أمن به : وثق به. و الهمزة في أمن للصيرورة كأعشب ، ثم قال: « و ضمن معنى الاعتراف أو الوثوق فعدي بالباء » و أضاف « و هو يتعدى بالباء و اللام ((فما أمَنَ لِمُوسَى)) [42] و التعدية باللام في ضمنها تعد بالباء

»[43] و من التضمين في الأسماء قوله تعالى ((و هو الذي يقبلُ التوبة عن عباده)) [44] فجاء بـ « من» لأنه ضمّن التوبة معنى العون و الصفح[45].

ثالثا – التضميـــن في الأفعـــال

التضـــمين في الأفعال أن نأتي بفعل يتعدى بحرف في معنى فعل آخر يـــتعدى بحرف آخر لأن هذا الفعل له معنى الفعل المضمّن و نجريه مجراه في الـــتعدية و اللزوم ، و قد ذكرنا قبل ما ذكره ابن جني في هـــذا المعنى حين قال « أن الفعـــل إذا كـــان بمعـــنى فعل آخر و كان أحدهما يتعدى بحرف و الآخر بآخـــر؛ فـــإن العرب تتسع فتوقع أحد الفرعين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل فـــي معـــنى ذلك الآخـــر ؛ فبذلـــك جيء معـــه بالحرف المعتاد مع ما هو في معـــناه » [46] ثم استشهد لذلك بآي الذكر الحكيم الذي ذكرنا تفصيله قبل هذا. و يـــبدو من قوله أنه يعد التضمين قياسيا باعتباره كما ذهب إلى هذا نحاة البصرة أنـــه مـــن ضـــروب المجـــاز ، و المجاز قياسي. إلا أنه يشترط تقارب معنى الفعليـــن[47] و نحن نفهم قياسية التضمين البياني مذهبا للبيانيين بغير خلاف. و قد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة أنّ التضمين قياسي بثلاثة شروط : الأول : تحقـــق المناســـبة بين الفعلين . الثاني : أن توجد قرينة دالة على ملاحظة الفعل الآخـــر و تدفـــع اللـــبْس . الـــثالث : أن يلائم التضمين الذوق العربي . مع أن المجمع اللغوي المذكور قد أوصى بألا يلجأ للتضمين إلا لغرض بلاغي[48] . و هـــي شـــروط رآها بعض الدارسين قد استخلصت في علماء النحو و البلاغة و توافـــق شـــروط المجاز نفسه الذي تكثر سماته في أكثر كلامهم الذي قالوه في تخريج التضمين. و هذه الشروط على أي حال تكفي لاستعماله على ما استعمله العـــرب و تحقـــق الفائدة منه باعتباره أحد طرق الإيجاز الذي يمثل أحد أركان البلاغة العربية و أهم أساليب التوسع اللغوي فيها[49] .

و مـــن أمثـــلة التضمين في الأفعال قوله عز و جل ((وَ إِذَا خَلَوْا إِلَى شَـــيَاطِينِهِمْ)) [50] قـــال الزمخشري « خلوت بفلان و إليه : إذا انفردت معه و يجوز أن يكون من خلا بمعنى مضى ، و خلالك ذم : أي عداك و مضى عنك »[51] فعـــلى هـــذا : (خلوا) بمعنى (مضوا) . و هو ما ذهب إليه الزركشي حيـــن قـــال فـــي الآيـــة الكريمة نفسها : « و إنما يقال خلوت به ، لكن ضمّن «خـــلوا» معنى «ذهبوا» و «انصرفوا» و هو معادل لقوله ((لَقُوْا)) ؛ و هذا أولى مـــن قـــول من قال : إنّ «إلى» هنا بمعنى الباء أو بمعنى «مع»[52] . ثم أضاف قول مكّي : « إنما لم تأت الباء لأنه يقال : خلوت به إذا سخرت منه[53] فأتى بـــ (إلى) لدفع هذا الوهم » [54] .

و ذهـــب العلماء إلى أنه : يضمّن الفعل غير المتعدّي معنى المتعدي و استشـــهدوا له بقوله عز و جل ((لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)) [55] فقالوا :

الصـــراط منصـــوب عـــلى أنـــه مفعول به و التقدير : لألزمنّ صراطك ، أو لألزمن بقعودي صراطك ؛ رغم أن الفعل «أقعد» غير متعد إلا أنه ضمّن معنى فعـــل مـــتعد بنفسه[56] . و قالوا في الفعل «لتعودنّ» من قول عز و جل ((أوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا)) [57] بأنه ضمّن معنى «لتدخلنّ» أو «لتصيرنّ»[58] و كذلك ضـــمّنوا «لا تشـــرك» من قوله تعالى ((ألاَّ تُشْرِكْ بي شَيْئًا)) [59] معنى «لا تعدل». و العدل : التسوية ، معناه : لا تسوّ به شيئا.

و جـــوّز بعضهم كالزمخشري نصب «مقاما» من قوله تعالى ((عسى أنْ يَبْعَـــثَكَ رَبُّـــكَ مَقَامًـــا مَحْمُودًا)) [60] على الظرف مضمّنا «يبعثك» معنى «يقيمك» و جوّز مع هذا أن يكون حالا بمعنى أن يبعثك ذا مقام محمود[61] .

و هكـــذا نجد التضمين في الأفعال أنواعا : منها ما يتعدى فعل بحرف يتعدى به فعل آخر لأنه تضمّن معنى ذلك الفعل. و منه أن يتضمن الفعل اللازم معـــنى الفعـــل المتعدي مثل تضمّن الفعل «أحسن» من قوله عز و جل ((وَ قَدْ أحْسَـــنَ بي)) [62] معنى «لطف» فالفعل «أحسن» تعدّى بحرف يتعدى به فعل آخـــر ؛ لكـــنه لما تضمّن هنا معنى «لطف» تعدّى بالحرف الذي يتعدى به هذا الفعـــل و هو حرف الجر الباء ؛ فجاء في قولـــه عز و جـــل ((أحسن بي)). و مثلـــه ما ورد في قولـــه تعالـــى ((وَ نَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ)) [63] ؛ فأصل (نصر) أن تتعدى بـــ (على) ؛ فتقول : (و نصـــرناه على) ؛ غير أنه لما تضمّن ههنا معنى جنّبناه و منعناه و كلاهما يتعدّى بحرف الجر (من) أجرينا (نصر) مجرى : جنّب أو منع[64]

و نحـــن نفهـــم من هذا أنّ من الأفعال ما يأتي متعديا بحرف ليس من عادتـــه الـــتعدّي بـــه فيحتاج إلى تأويله أو تأويـــل الحرف ليصح التعدّي به ؛ فالأول تضمين الفعل ، و الثاني تضمين الحرف.

و قـــد اختـــلف الدارســـون لغويـــن و نحويين في أيهما أولى ؛ فقال الـــلغويون و بعض النحاة التوسع في الحرف ؛ بينما قال المحققون : التوسع في الفعـــل ؛ لأنـــه في الأفعال أكثر ؛ و استدلوا على هذا بالمثال : عينًا يشرب بها عـــباد الله . فأنت ترى أن الفعل (يشرب) يتعدى في الأصل بـــ (من) ؛ فتكون تعديته بالباء إما على تضمينه معنى (يروي و يلتذ) أو تضمين الباء معنى من نحـــو ((أحِـــلَّ لَكُـــمْ لَيْـــلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُمْ)) و قد مرّ معنا توضيح التضـــمين الوارد فيها . و هذا معناه أن الفعل يشرب عدي بالباء لتضمينه معنى أحد الفعلين يروي أو يلتذ. [65]

و لعله من المهم أن نقول أيضا : إنّ التضمين يذكر و يطلق على غير ما سبق من المعاني المذكورة فيه ، و يمكـــن أن نقف على هذا مثلا فيما أورده الـــباقلاني (ت 403 هـــ) حين قال : « و أما التضمين فهو المحصول معنى فيه من غير ذكره له باسم أو صفة هي عبارة عنه » ثم صنفه صنفين :

الأول : ما يفهم من البنية مثل قولك معلوم ؛ فإنه لابد أن يوجب عالما.

و الثاني : « تضمين يوجبه معنى العبارة من حيث لا يصح إلا به كالصفة بضارب يدل على مضروب» ثم قال : « و التضمين كله إيجاز (..) و أن ((بسم الله الرحمن الرحيم)) من باب التضمين لأنه تضمّن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه على جهة التعظيم لله تعالى أو التبرك باسمه»[66] .

و قال غيره : هو نوع من المجاز لأن اللفظ فيه لم يوضع للحقيقة و المجاز معا ؛ فالجمع بينهما مجاز . و نوع من الإيجاز[67] و هذه من طرق التعبير البلاغي . و هو واقع في القرآن خلافا لما ذهب إليه البيانيون ؛ منه قوله عز و جل ((وَ لَوْلاَ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الأَوَّلِينَ لَكُنَا عِبَادَ اللهِ المُخْلِصِينَ)) [68] ، و هو يطلق على إدراج كلام الغير في أثناء الكلام[69] توكيدا للمعنى أو ترتيبا للنظم مثل قول الله عز و جل اسمه ((قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا و يَسْفِكُ الدِّمَاءَ)) [70] و قوله فيما حكاه عن المنافقين ((قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)) [71] . قال ابن منظور : و العظال في القوافي : التضمين[72] (..) و عاظل الشاعر في القافية : « ضمّن»[73]. و ذكر أن عمر بن الخطاب قال لقوم من العرب « أشعر شرائعكم من لم يعاظل الكلام و لم يتتبع حوشيه » فلم يعاظل الكلام أي لم يجعل بعضه على بعض و لم يتكلم بالرجيع من القول و لم يكرر اللفظ و المعنى[74] .

و ليس التضمين عند أبي الحسن الأخفش عيبا ؛ لكن ابن جني ردّ على ما ذهب إليه الأخفش قائلا : « هذا الذي رآه أبو الحسن من أن التضمين ليس بعيب مذهب تراه العرب و تستجيزه و لم يعد فيه مذهبهم من وجهين : أولهما : السماع . و الثاني : القياس . فالسماع كثر وروده عنهم . أما القياس فلأن العرب قد وضعت الشعر وضعا دلّت به على جواز التضمين عندهم[75] . و يظهر الوجه المقبول في حسن التضمين في القياس هو أنّ البيتين اللذين يتقاسمان المعنى منزلان كالجملة المعطوفة بعضها على بعض . و لا ريب في أنّ حكم المعطوف و المعطوف عليه يجريان مجرى العقدة الواحدة. و هو قياس يدعم حسن التضمين. و لكنّ الأمر الذي قبّح التضمين لأجله هو ما ذكره أبو الحسن الأخفش و غيره الذين ذهبوا إلى أن كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه ؛ فمن هنا قبّح التضمين . قال ابن جني : « و أما أبو الحسن فكان يروي و يعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء و يقول : قلّت قصيدة إلا فيها الإقواء و يعتلّ لذلك بأن يقول إنّ كل بيت منها شعر قائم برأسه » ثم أضاف : « و هذا الاعتلال منه يضعّف و يقبح التضمين في الشعر »[77] .

و من المحدثين من ذهب إلى أنّ التضمين صورة من صور النقل الأسلوبي[78] مستشهدا له بآي الذكر الحكيم منها قوله عز و جل ((ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلى فِرْعَوْنَ وَ مَلاَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا)) [79] فظلموا بها أي

كفروا بها . ففعل الظلم يتعدى في الأصل بنفسه و لما تضمّن هنا معنى الفعل (كفر) تعدى بحرف الجر الباء الذي يتعدى به هذا الفعل الأخير[80] . و منه قول الله عز و جل ((قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُم غَيْرَ الحَقّ)) [81] الفعل غلا يغلوا : فعل لازم؛ بيد أنه ورد في الآية متعديا نصب مفعولا به هو (غير) ؛ لأنه تضمّن معنى لا تزيدوا أو لا تتقوّلوا؛ فأجري مجراه[82]

رابعا – التضميـن في الحـروف

جاء في الكتاب « هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام و حروف الأمر و النهي» : ذكرت فيه حروف النفي التي شبّهها العرب بحروف الاستفهام فقدموا الاسم قبل الفعل لأن هذه الحروف غير واجبة مثلما كان ذلك في الألف و حروف الشرط و في الأمر و النهي ؛ فسهل بذلك تقديم الأسماء فيها لأنها نفي لواجب ، و ليست كحروف الاستفهام و الجزاء و إنما هي مضارعة لها نحو : ما زيدا ضربته و لا زيدا قتلته[83] .. و ان جعلت ما بمنزلة ليس الحجازية لم يكن إلا الرفع : ما زيدُ ضربته كأنك قلت : ليس زيدُ ضربته ؛ « لأنك تجيء بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع »[84] .

و قد خصص ابن جني (ت 392 هـ) بابا للحروف التي يقع بعضها موقع بعض مبرزا أن الناس يتلقونه بغير دقة و تمحيص و هو فن لا يكاد يحاط به و هو جدير بالائتناس لأنه فصل لطيف في اللغة العربية حري بأن يفقهه المرء[85] منها قولهم : إن (إلى) تكون بمعنى (مع) كقوله تعالى ((مَنْ أنصَاري إلى الله)) [86] أي مع الله . و منها أن (في) تكون بمعنى (على) . كقول الله عز اسمه ((وَ لأصلبنّكُمْ في جُذُوعِ النَّخْلِ)) [87] أي عليها . و غيره كثير . إلاّ أنه استدرك فقال ، نحن لا نرد ذلك لكنه يكون بمعناه في موضع دون موضع بحسب السياق الذي يستدعيه و يسوّغه[88]

و من الحروف التي ذكرها جارية مجرى غيرها قول القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيب القشيري :

إذا رَضيتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَير لعمر الله أعجبني رضاهَا

أراد : رضيت عني ؛ فإذا رضيت عنه بنو قشير أحبته و أقبلت عليه ؛ لذلك استعمل (على) بمعنى (عن) [89] .

و يمكن الوقوف على شواهد غير قليلة من آي الذكر الحكيم في التضمين المتعلق بالحروف . جاء في تفسير القرطبي (ت 671 هـ) قوله عز و جل ((سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إلاَّ مَا علّمتنا)) [90] : (ما) بمعنى الذي

أي مصدرية بمعنى إلا الذي علمتنا ، أو إلا تعليمك إيانا[91] و قوله ((اسجُدُوا لآدَمَ)) [92] معنى «لآدم» إلى آدم . و قوله تعالى ((فهي الحجارةِ أوْ أشَدُّ قسْوَةً)) [93] « أو» قيل هي بمعنى الواو قال « آثِمًا أو كَفُورًا» « عذرًا أو نذرًا » و قال الشاعر : (نال الخلافة أو كانت لهُ قدَرًا) أي و كانت . و قيل : هي بمعنى بل كقوله تعالى ((وَ أرْسَلْنَاهُ إلى مَائةِ ألفٍ أو يَزيدُونَ)) [94] المعنى : بل يزيدون . قال الشاعر :

بَدَتْ مثلَ قرن الشمس في رونق الضّحى
و صورتُها أو أنتَ في العين أمْلَحُ

أي : بل أنت . و قيل : معناها الإبهام على المخاطب . و منه قول أبي الأسود الدؤلي :

أحبّ محمدًا حبًّا شَديدًا و عباسًا و حمزةَ أو عليّا
فإنَ يَكُ حبّهم رشدًا أُصبْهُ و لستُ بمخطئٍ إن كَانَ غيا

و لم يشك أبو الأسود أن حبهم رشد ظاهر و إنما قصد الإبهام. و قد قيل له حين قال ذلك : شككت ! قال : كلا ؛ ثم استشهد بقوله تعالى ((وَ إنَّا أوْ إيَاكُمْ لعَلَى هُدًى أوْ فِي ضَلالٍ مُبينٍ)) [95] و قيل معناها التخيير أي شبوهها بالحجارة و قيل : هي على بابها من الشك[96] و منه قي قوله ((و أتْبَعُوا مَا تَتْلُو الشَيَاطين عَلَى مُلْكِ سليمانَ)) [97] أي على شرعه و نبوته . قال الزجاج : المعنى على عهد ملك سليمان . و قيل المعنى : في ملك سليمان يعني في قصصه و صفاته و أخباره. و قال الفراء تصلح على وفي في مثل هذا الموضع[98]

قال أبو حيان : إن الملك ليس شخصا يتلى عليه فهو لا ، في حكم : يتلى على زيد القرآن ؛ فلذلك قال بعض النحاة أن (على) تكون بمعنى (في) أي تتلو في ملك سليمان . ثم أضاف قائلا : « و قال أصحابنا لا تكون (على) في معنى (في) بل هذا من التضمين في الفعل ضمن تتقول ؛ فعديت بعلى لأن تقول : تعدّى بها ، قال تعالى ((وَ لوْ تقوّل علينا)) [99] و معنى ((عَلَى مُلْكِ سليمانَ)) أي شرعه و نبوّته و حاله و قيل : على عهده و في زمانه و هو قريب . و قيل : على كرسي سليمان بعد وفاته لأنه كان من آلات ملكه)) [100].

و ذهبوا في قوله عز و جل ((و يكون الرسول عليكم شهيدًا)) [101] أنّ «عليكم» بمعنى « لكم» أي يشهد لكم بالإيمان . و قيل يشهد عليكم بالتبليغ لكم و قيل : معناه بأعمالكم يوم القيامة[102] .

و قد ذكر ابن هشام الأنصاري نفي البصريين إنابة الحروف بعضها عن بعض لأنهم يعدّون ذلك من قبيل التأويل أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم (شربْن)) في قوله : شربن بماء البحر . معنى (روين) . و أحسن بي . معنى لطف . أو على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . و يظهر ميل ابن هشام هنا لرأي الكوفيين إذ ذهب أن أكثر الكوفيين و بعض المتأخرين ى يجعلون إنابة كلمة عن أخرى شاذا و أن مذهبهم أقل تعسّفا[103] .

و يمكن القول : إنّ لما أورده ابن جني و ابن هشام في هذه المسألة وجهين : الأول : إما أن يكون تضمين الحرف موقوفا على السماع . و إما أن يكون الحرف قد وضع لمعنى واحد في الأصل ثم أجري مجرى المجاز مثل استعارة البيانيين الحرف لمعنى آخر .و على هذا ؛ إذا أخذنا بالرأي الأول بطل القول بالنيابة قياسا . و إن نحن أخذنا بالرأي الثاني بطل القول : أن الحرف الواحد يؤدي عدة معان من غير مجاز؛ هذا إذا سلمنا بما يقوله الكوفيون و من تبعهم و رجّح مذهبهم أو مال إليه كابن هشام الأنصاري. و مهما يكن من أمر ؛ فإن هذا الموضوع ينبغي أن ينظر فيه من خلال التركيب و دلالات الألفاظ يدل على هذا أنك تجد شواهد المجوّزين للنيابة في الحروف قابلة للتأويل القريب المستساغ غير البعيد[104] .

و قد دلّ اهتمام العلماء بمعاني الحروف و نيابة بعضها عن بعض على لطافة هذا الباب و أنه جدير بأن يفهم و يدرى لهذا ألف فيه البعض كالزجاج (ت 337 هـ أو 340 هـ) قال : (لما) تكون [105] بمعنى (لم) في نفي الفعل المستقبل كقوله عز و جل : ((بَلْ لمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)) [106] و قال الزركشي : أي لم يذوقوه فهي تدخل على المضارع و تقلبه ماضيا[107] . و بمعنى (إلا) كقول الله جل و عز ((إن كل نَفْس لِمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ)) [108] : أي إلا عليها . و إذا كان لها جواب فهي لأمر يقع بوقوع غيره بمعنى (حين) مثل قول الله تعالى ((فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُم)) [109] : أي حين آسفونا[110] .

و كإجراء (في) مجرى (على) مثل قوله عز و جل ((وَ لأصلبنَّكُمْ في جُذُوع النَّخْلِ)) [111] : أي على [112] .

و انظر كيف يتحكم السياق و علاقة المتكلم بالمخاطب في معاني (لعلّ) ؛ فالمعنى الأول للشك قولك : لعل محاضرة تقع . غير أنك إذا واجهت من تخاطب بقولك : لعل محاضرة تقع ؟ استفهام كأنك تقول : أتظن محاضرة تقع ؟ و لها معنى الإيجاب عند قولك : لعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرا. [113] . و

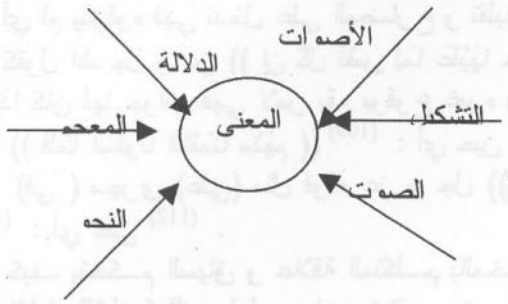
لهـا معـنى الـرجاء كذلك . رغم ذهاب بعضهم بأنها لا تكون للترجي إلا في الممكـن لأنـه انـتظار و لا ينتظر إلا فيما هم ممكن[114] . و لها معان أخرى مبسوطة لدى الدارسين.

و قـال فـي اللام :إنها تكون للملك و الاستحقاق و الاختصاص و الأمـر . بينما قسم غيره معانيها في الكلام على ثلاثة أقسام : متحرك لا يجوز إسـكانه ، و متحرك يجوز إسكانه ، و ساكن يجوز تحريكه . فالأول نوعان : مفـتوح و مكسـور . و في المفتوح ما هو أصلي و فرعي . فالأصلي فيه ستة أضرب : لام الابتداء ، لام التوكيد ، و لام القسم و لام الإيجاب : إن زيدا لقائم . و لام الـتعجب : يـا للعجب . و لام الشرط مثل قوله تعالى ((لَئِنْ أُخْرِجتم لـنَخْرجَنَّ معكـم)) [115] . و أمـا الفرعي فلام الجر مع المضمر في أربعة أمـور : الملك كقوله ((لهُ مُلْكُ السموات)) [116] و الاستحقاق كقوله عز و جـل ((وَ لَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ)) [117] و الاختصاص مثل له مسجد . و العذر : لـك جئت ؛ أي لأجلك[118] قال ابن ملك (ت 672 هـ) في معانيه بعد ذكر إفادتها انتهاء الغاية[119] في موضع سابق:

و اللامُ للمِلك و شِبهِهِ ، وَ في تَعْدِيةِ – أيضا – و تعليل قُفِي [120]

و يمكـن الرجوع لتفصيل معانيها الواحد و العشرين في الذي أورده الصبّان في حاشيته[121] و إلى غيرها من معاني الحروف الأخرى .

و هكـذا لا بد من النظر للكلمة من خلال السياق و التركيب النحوي و مـن خـلال الـتفريق الـذي يحدده علماء الدلالة كذلك بين المعنى الأوّلي أو المركـزي للكـلمة و بين المعنى الإضافي العرضي الثانوي أو التضمين على اعتـبار أن المعنى هدف مركزي تتجه إليه جميع مستويات الدرس اللغوي كما يلي : [122]



و يستلزم ذلك ثلاثة عناصر : الأول : المتكلم . و الثاني : المخاطب . و الثالث : مقتضى الحال أو السياق الذي ذكرناه.

و زاد بعض الدارسين ما أطلق عليه المعنى الإيحائي من جهة التأثير الصوتي و العرفي و الدلالي المرتبط بالكلمات[123] التي يتعلق بعضها ببعض، و يبني بعضها على بعض؛ لأن « اللفظ تبع للمعنى في النظم و أن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس » [124] ؛ و لمعاني الكلمات إذن سياقات : سياق لغوي فعلي لا يتحدد معنى الكلمة فيه إلا بعلاقتها مع غيرها في السلسلة الكلامية ، أما سياق الموقف فيبرز أنماط التغيير التي تلحق المدلولات باختلاف السياقات التي تستخدم فيها الكلمات و هو ما حدّده بعض الدارسين في العناصر التالية : [125]

- تحليل السياق صوتيا و صرفيا و نحويا و معجميا .
- بيان شخصية المتكلم و المخاطب و الظروف المحيطة بالكلام.
- بيان نوع الوظيفة الكلامية.
- بيان الأثر الذي يتركه الكلام .

و الخلاصـــة

- إن درس التضمين عند هؤلاء العلماء لغويين و نحويين و بيانيين قد قسم إلى تضمين نحوي و تضمين بياني . و نحن نوافق بعض الدارسين الذين لم يروا فرقا بينهما في واقع الاستعمال و إنما الفرق بين تأويل النحاة و تأويل البلاغيين رغم ذهاب بعضهم في تحديد صلته بالإعراب و البيان ؛ فمثل ارتباطه بقوانين الإعراب في تعدية الفعل بنفسه أو تعديته بالحرف . بينما دلت صلته بعلم البيان في الذي يفهم من جهة التعريف بالمعنى .
- إنه يفيد التعبير الكلامي في الإيجاز؛ لأنه يفهم من معنيين بلفظ واحد.
-التضمين أحد أساليب التوسع اللغوي . و لما كانت شروطه المقدمة من مجمع اللغة العربية هي شروط المجاز ذاتها فإن هذا يمثل ضمانا لاستعماله في الكلام على سمت استعمالات العرب و لكن في إطار حاجيات العصر اللغوية . و جانب الفائدة التي نقصدها هنا هو بقاؤه نوعا من الإيجاز الذي يشكل أحد أركان البلاغة في اللغة العربية الجميلة.
-يعد الزمخشري أول القائلين بالتضمين البياني.
- جعله بعضهم في الأسماء و الأفعال و الحروف ؛ بيد أن البصريين رفضوا أن تنوب الحروف بعضها عن بعض.
- وصف بعضهم التضمين عند القدامى بالاضطراب و سحب هذا الوصف على ما ذهب إليه جمع اللغة العربية و السبب أنّ درسهم هذه المسألة لم تكن في منظور الدرس الأسلوبي الحديث.

– ليس التضمين مسألة ثابتة جامدة لأن يتفق عليها الدارسون لأن وظيفته وفائدته إنما هي التعبير و الإبانة مع الإيجاز و هو صورة تعبيرية تجاري التجربة الإنسانية و تساعد صاحبها في التبليغ و التواصل و الإبانة.
– هو مسلك من مسالك التعبير في اللغة العربية يراعى فيه السياق ؛ فلا يصح إغفال السياق الذي توظف فيه الكلمة ، و أن ينظر لها مع ذلك من خلال التركيب النحوي و أن يعتبر ما ذهب إليه علماء الدلالة في التفريق بين المعنى الأوّلي أو المركزي و المعنى الإضافي العرضي الثانوي أو التضمين و ذلك قبل أن نحدد معنى الكلمة نهائيا . بل و نزيد على ذلك النظر في تأثيرات المعنى الإيحائي : الصوتية و العرفية و الدلالية ذات الصلة بالكلمات المجازية.
و لا يخفى ما في أسلوب التضمين من فتح مجال البحث و التقصي و تعميق الفكر الذي يسهم في تجلية الحقائق الخفية باللغة و يساعد على معرفة الإنجذاب الذي يشد النفوس نحوها .
و لما كان التضمين يسهم في تعدد أساليب التعبير ؛ فإنه بهذا يزيد اللغة العربية ثراء.

هوامش و مراجع البحث

1– أساس البلاغة ، دار المعرفة ، بيروت (د.ت) ص 272
2– لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط1، ج 13 ، ص 257 (ضمن)
3– م ن ، ج13 ، ص 257 .
4– مختار الصحاح ، تحقيق محمود خاطر ، طبعة جديدة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت 1995، ج1 ، ص 161.
5 – التعريفات، تحقيق ابراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط1، 1405هـ ، ص 148.
6– محمد فريد وجدي ، دائرة معارف القرن العشرين ، دار المعرفة بيروت ، (د .ت) ، ج5 ص 654 (ضمن) .
7– أنظر ، م ن ، ج5 ، ص 654 .
8 – الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية (د.ت) ، ج 2 ، ص 308
9 – البقرة : 187 .
10 – أنظر ؛ م ن ، ج 2 ، ص 308
11 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق د . مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت ، ط6 ، 1985 م ، ج1 ، ص 897 ، 898.

12- م ن ، ج1 ، ص 898 .
13 – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج1 ، ص 180 .
14 – م ن ، ج1 ، ص 181 .
15 – د . جـواد مصـطفى /، دراسات في فلسفة النحو ، مطبعة أسعد ، بغداد 1968م ، ص 98. و كـذا ؛ عـبد الجـبار توامة ، التعدية و التضمين في الأفعـال فـي العـربية – دراسـات في النحو العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994، ص 91 .
16 – الزعبلاوي صلاح الدين ، مسالك القول في النقد اللغوي ، ط1 ، الشركة المتحدة للنشر و التوزيع ، دمشق ، 1984م ، ص 191 .
17 – أنظر ؛ شرح ابن عقيل (ت 769 هـ) علىألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر ، ط 16 ، 1974م ، ج1 ، ص 30 ، 31 ، 32 .
18 – راجع ، ابن جني ، الخصائص ، ج2 ، ص 315 . و كذا ؛ ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج1 ، ص 141 / 687 و كذا ؛ عبد الجبار توامة التعدية و التضمين في الأفعال في العربية ،ص 31 .
19 – البرهان في علوم القرآن ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، 1980م ، ج3 ، ص 338 .
20 – البقرة : 185 .
21 – الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1 ، 1977م ، ج1 ، ص 337.
22- البقرة : 03
23- الكشاف ، ج1 ، ص 126 ، 127 .
24 – المجاز المرسل كلمة استعملت في غير معناها الأصلي لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.
25- أنظر ؛ عبد الجبار توامة ، التعدية و التضمين في الأفعال في العربية ، ص 100.
26 – ا لكهف : 28
27 – الكشاف ؛ ج 2 ، 481 .
28 – م ن ، ج 2 ، 481 .
29 – النساء : 2 .
30 – م ن ، ج1 ، ص 495 ، ج 2 ، ص 481 .
31 – الأعراف : 105 .

32 – الكشاف ، ج 2 ، ص 100 ، 101 . وكذا ؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ عرافات الغسا حسونة ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1992 م ، ج 5 ، ص 128 ،
33 – البحر المحيط في التفسير ، ج 5 ، ص128 .
34 – العنكبوت : 60 .
35 – آل عمران : 146 .
36 – انظر ؛ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت ، ط 1 ، 1991 م ، ج1 ،ص 316 .
37 – يوسف : 66 .
38 – الكشاف ، ج 2 ، ص332 .
39 – أنظر . عبد الجبار توامة ، التعدية و التضمين في الفعال في العربية ، ص 102 ، ص 103 ،
40 – أنظر ، م ن ، ص 101 .
41 – البقرة : 04 .
42 – يونس : 83 .
43 – البحر المحيط في التفسير ، ج 1 ، ص 65 .
44 – الخصائص ، ج 2 ، ص 308 .
45 – الشورى : 25 .
46 – الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج 3 ، ص 339 .
47 – انظر ابن جني الخصائص ، ج 2 ، ص 308 .
48 – أنظر . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج 4 ص 180 ، 181 . وكذا ؛ عبد الجبار توامة التعدية و التضمين في الأفعال في العربية – دراسات في النحو العربي – ص 107
49 – أنظر ، م ن ، ج 1 ، ص 195 .
50 – البقرة : 14 .
51 – الكشاف ، ج 14 ، ص 184 .
52 – البرهان في علوم القرآن ، ج 3 ، ص 339 .
53 – أنظر ؛ الزمخشري ، الكشاف ، ج 1 ، ص 184 .
54 – البرهان في علوم القرآن ، ج 3 ، ص 339 .
55 – الأعراف : 16 .
56 – أنظر ، الزمخشري ، الكشاف ، ج 2 ، ص 70 . وكذا ؛ أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط في ا لتفسير، ج 5 ، ص 21، والزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج 3 ، ص 340 .

57 – إبراهيم : 13 .
58– أنظر ؛ الزمخشري ، الكشاف ، ج 2 ، ص 370 . وكذا ؛ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ج 3 ، ص 340 .
59 – الحج : 26 ..
60 – الإسراء : 79 .
61 – أنظر ؛ الكشاف ، ج 2 ، ص 462 . وكذا ؛ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج 3 ، ص 341 . و المقام المحمود الذي يحمده القائم فيه وكل من رآه وعرفه . وهو يطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات . وقيل : هو الشفاعة ؛ عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليـــه وسلـــم – << هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي >>
62 – يوسف : 100 .
63 – الأنبياء : 77 .
64 – أنظر ؛ كتب و رسائل ابن تيمية (ت 728 هـــ) في التفسير ، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدي ، مكتبة ابن تميمية ، ج13 ، ص342 . و كذا ؛ محمد حسن عواد ، تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، دار الفرقان للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 1928م ، ص 54.
65 – أنظر ؛ محمد بن محمد بن محمد الغزي (ت 1061 هـــ) ، إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن ، تحقيق خليل محمد العربي، الفاروق الحديثة ، القاهرة ، 1415 هـــ ، ج2 ، ص 109.
66 – إعجاز القرآن ، إعداد ممدوح حسن محمد تصدير طه عبد الرؤوف سعد ، دار الأمين ، ط1 ، 1993م ، ص 246 ، و انظر ؛ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج3 ، ص 343.
67 – انظر ؛ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج3 ، ص 343. و كذا ؛ محمد بن محمد بن محمد الغزي ، الإتقان ، ج2 ، ص 110 ، 243 .
68 – الصافات : 169 .
69 – م ن، ج 3 ، ص 343، 344 . و كذا ؛ محمد بن محمد بن محمد الغزي، الإتفاق، ج2 ، ص 243 .
70 – البقرة : 30.
71 – البقرة : 13.
72 – التضمين في الشعر ألا يستغل البيت بمعناه بل يكون المعنى مقسوما بين بيتين؛ فالمضمّن من أبيات الشعر ما لم يتم معناه إلا في البيت الذي بعده : انظر ؛ ابن منظور ، لسان العرب (ضمن) ج13 ، ص 259.
73 – لسان العرب مادة (ع ، ظ ، ل) ، ج11 ، ص 457 .

74 – انظر ؛ قدامة بن جعفر (ت 327 هـ) نقد الشعر ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ط1 مطبعة الكليات – الأزهرية – القاهرة ، 1978 ص 174 . و لسان العرب ج11 ، ص 457.

75 – م ن ، ج12 ، ص 259 .

76 – الإقواء : المجرى الذي هو حركة الروي المطلق بكسر و ضم و هما من عيوب القافية : انظر قدامة بن جعفر ، نقد الشعر ، ص 181.

77 – الخصائص ، ج1 ، ص 240 .

78 – انظر . د. تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1993م ، ص 349 .

79 – الأعراف : 103 .

80 – انظر ؛ م ن ، ص 350 .

81 – المائدة : 81 .

82 – انظر ؛ م ن ، ص 349 .

83 – سيبويه (ت 180 هـ) الكتاب ، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ط 1 (د.ت) ، ج1 ، ص 145 .

84 – م ن ، ج1 ، ص146 .

85 – الخصائص ، ج2 ص 306 و ما بعدها .

86 – الصف : 14 .

87 – طه : 71 .

88 – الخصائص ، ج2 ، ص 307 ، 308 .

89 – انظر ؛ م ن ، ج2 ، ص 311 .

90 – البقرة : 32 .

91 – الجامع لأحكام القرآن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د ت)، ج 1 ، ص 285.

92 – البقرة : 34 .

93 – البقرة : 74 .

94 – الصافات : 147 .

95 – سبأ : 24 .

96 – تفسير القرطبي ، ج1 ، ص 463 .

97 – البقرة : 102 .

98 – م ن ، ج2 ، ص 42 .

99 – الحاقة : 44 .

100 – البحر المحيط في التفسير ، ج1 . ص 522 ، 523 .

101 – البقرة : 143 .
102 – تفسير القرطبي ، ج2 ، ص 156 .
103 – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج1 ، ص 151 .
104 – انظر ؛ د. محمد حسن عواد ، تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، دار الفرقان للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 1982م ، ص 20.
105 – كتاب حروف المعاني ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط1 ، 1984م ، ج4 ، ص 11.
106 – ص : 8.
107 – انظر ؛ البرهان في علوم القرآن ، ج4 ، ص 381 : تجد تفاصيل الأوجه التي ترد عليها.
108 – الطارق : 4 .
109 – الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، كتاب حروف المعاني ، ص 11.
110 – الزخرف : 55 .
111 – طه : 71 .
112 – م ن ، ص 12 .
113 – م ن ، ص 30 : و انظر ؛ بن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك دار الجيل ، بيروت ، ط5 ، 1979م ، ص 329 ، و كذا ؛ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج4 ، ص 392 فما بعدها و في لعل لغات : لعل و علّ و عن و أن و لأن و لعن و لغن . و عن أبي العباس أن أصلها (علّ) زيدت عليها لام الابتداء : انظر ؛ الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق د. علي بوملحم ، دار و مكتبة الهلال ، بيروت 1993 ، ط1 ، ص 401 . و قال الأزهري خالد بن عبد الله : فيها أربع لغات بإثبات لامها الأول و بحذفها لغتان . و بفتح لامها الأخيرة و كسرها لغتان كذلك ، فالمحصل أربع لغات : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب تحقيق د. عبد الكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1996م ، ط1 ، ص 23.
114 – انظر ؛ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج4 ، ص 394 .
115 – الحشر : 11 .
116 – التوبة : 116 .
117 – الصافات : 9 .
118 – انظر؛ الزجاجي ، كتاب حروف المعاني ، ص 40 فما بعدها .

119 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر للطباعة النشر و التوزيع ، بيروت ، ط16 ، 1974م ، ج3 ، ص 17 .

120 – م ن ، ج3 ، ص 19 .

121 – انظر؛ حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ج2، ص 215 .

122 – انظر ؛ د. تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1958 ، ص 116.

123 – انظر ؛ عبد الجبار توامة ، التعدية و التضمين في الأفعال في العربية ، ص 119 .

124 – انظر؛ عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) ، دلائل الإعجاز ، دار المعرفة، بيروت، 1978م، ص.44 .

125 – د. سعيد حسن بحيري ، عالم لغة النص المفاهيم و الإتجاهات ، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان ، 1997 مصر ، ص24 .